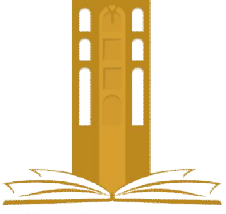


1985



جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: المالية والمحاسبة

مذكرة مقدمة لنيل شهادة ليسانس

فرع: العلوم المالية

تخصص: مالية ومحاسبة

**دور الضريبة على أرباح الشركات في
زيادة استثمارات المؤسسة
دراسة حالة ملبنة الحفنة_المسيلة_**

إعداد الطالبات:

لبوخي فاطنة

لمين عفاف

مكاوي رحمة

إشراف الأستاذ: فرحات عباس

السنة الجامعية: 2015-2016

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ

تُشكر و عرفان



أولاً وقبل كل شيء، أحمده الله وأشكره أن وفقني لإنجاز هذا العمل
وبعد، أتقدم بالشكر الجزيل و التقدير الكبير والعرفان الجميل إلى أستاذي المشرف

الدكتور: **فرحات عباس**

على ما بذله من جهد في متابعة هذا العمل، وما قدمه من نصائح وتوجيهات

علمية كانت لي عوناً في إنجاز هذا البحث

كما لا يفوتني أن أشكر كل القائمين على كلية العلوم الاقتصادية

والتجارية وعلوم التسيير .

وكل أساتذة القسمين المالية والمحاسبة والتجارة



الصفحة	فهرس المحتويات
-	شكر وتقدير
-	الفهرس
-	قائمة الأشكال
-	قائمة الجداول
أ- ب	مقدمة
9_1	المبحث الأول: الضريبة على أرباح الشركات وأثر تخفيضها على الإستثمار
3_1	المطلب الأول: تعريف الضريبة على أرباح الشركات ومجال تطبيقها
7-4	المطلب الثاني: معدلات الضريبة على أرباح الشركات وكيفية حسابها و تسديدها
9-7	المطلب الثالث: تخفيض الضريبة على أرباح الشركات وتأثيره على قرار الاستثمار.
19-10	المبحث الثاني: ماهية مؤسسة ملبنة الحضنة
12-10	المطلب الأول: تعريف بالمؤسسة
18-13	المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للمؤسسة
19	المطلب الثالث: مهام وأهداف المؤسسة
29-20	المبحث الثالث: دراسة حالة مؤسسة ملبنة الحضنة
22-21	المطلب الأول: دراسة الوضعية الجبائية للمؤسسة
26-23	المطلب الثاني: دراسة تغيرات الضريبة على ارباح الشركات للمؤسسة خلال 2010-2014
29-26	المطلب الثالث: اثر الاعفاءات على نتيجة المؤسسة لسنة 2014
31-30	الخاتمة
-	قائمة المراجع
-	قائمة الملاحق

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	الرقم
18	الهيكل التنظيمي لمدينة الحضنة	01
24	تطور IBS ورقم أعمال المؤسسة للفترة (2014_1010)	02
25	تطور IBS واستثمارات المؤسسة للفترة (2014_1010)	03

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	الرقم
06	تسيقات الضريبة على أرباح الشركات	(01)
12	منتجات مؤسسة ملبنة الحضنة بالمسيلة	(02)
23	تطور IBS ورقم أعمال المؤسسة للفترة (2014_1010).	(03)
25	تطور IBS واستثمارات المؤسسة للفترة (2014_1010).	(04)
26	حساب النتيجة قبل الإعفاءات الممنوحة من طرف ANDI لسنة 2014	(05)
27	حساب النتيجة بعد الإعفاءات الممنوحة من طرف ANDI لسنة 2014	(06)
27	جدول حساب النتيجة الجبائية	(07)
29	جدول توزيع الأرباح لسنة 2014	(08)

مقدمة

تمهيد:

تعتبر الضريبة على أرباح الشركات من بين أهم أشكال الضرائب و أهم مصادر التمويل لنفقات الخزينة العمومية لذا تسعى الدولة إلى تكييف هذه الأخيرة و معدلاتها و ما يتناسب مع مصالحها دون إهمال تأثيرها على قرار الإستثمار في المؤسسات الخاصة، و تعرف الضريبة على أرباح الشركات كالتالي:

هي ضريبة سنوية على مجمل الأرباح أو المداخيل التي تحققها الشركات و غيرها من الأشخاص المعنويين، و من جهة أخرى فان المؤسسة تسعى بدورها إلى تحقيق أكبر قدر ممكن من المردودية أو الوفرة المالية التي تساعدها على القدرة لمواصلة أو تطوير نشاطها الإنتاجي، و زيادة استثماراتها.

و من هنا يمكننا استخلاص العلاقة بين الضريبة على أرباح الشركات و قرارات الاستثمار في المؤسسة.

1- الإشكالية: وبناء على ما سبق يمكن صياغة الإشكالية على النحو التالي:

- كيف يمكن للضريبة على أرباح الشركات من زيادة استثمارات المؤسسة؟

2- الأسئلة الفرعية:

و لتوضيح أثر الضريبة على أرباح الشركات على استثمارات المؤسسة، يتوجب علينا الإجابة على الأسئلة التالية:

- ما هو مفهوم كل من الضريبة بصفة عامة و الضريبة على أرباح الشركات بصفة خاصة؟

- إلى أي مدى يمكن اعتبار الضريبة على أرباح الشركات و التغير في معدلها عاملا مؤثرا على الإستثمار الخاص؟

3- الفرضيات:

- تسعى الدولة إلى تشجيع الاستثمار من خلال منح التحفيزات الجبائية.

- تغيرات الضريبة على أرباح الشركات لها اثر كبير على قرار الاستثمار للمؤسسة .

مقدمة

4- خطة البحث المنتهجة :

وللإجابة على الإشكالية المطروحة والتأكد من صحة الفرضيات المقدمة سابقا تم تقسيم هذا البحث إلى ثلاث مباحث مبحثين للجانب النظري ومبحث للجانب التطبيقي:

- **المبحث الأول:** تم التعريف بالضريبة بصفة عامة، و الضريبة على أرباح الشركات بصفة خاصة في إطار نظري، حيث عملنا على إعطاء تعريف و مفاهيم أولية حول ذلك إضافة إلى بيان المعدلات الخاصة بهذه الضريبة و طريقة حسابها وتسديدها ثم عمدنا إلى دراسة أثر الضريبة على أرباح الشركات في زيادة الإستثمار، وبشكل أوضح أثر التخفيض في معدل الضريبة على أرباح الشركات على قرارات الإستثمار.

- **المبحث الثاني:** فتم التطرق فيه إلى تقديم عام حول المؤسسة محل الدراسة بالإضافة إلى إظهار الهيكل التنظيمي و إبراز مهام و أهداف هذه الأخيرة.

- **المبحث الثالث** اقتصرت دراستنا التطبيقية على عملية تحليل وضعية شركة ملبنة الحضنة، و معدل الضريبة المطبق على نشاطها، ومن ثم إظهار أثر التخفيض في معدل الضريبة على أرباح الشركات على النتيجة الجبائية و النتيجة المحاسبية و استخلاص أثر هذين الأخيرين على قرار الإستثمار في المؤسسة.

تمهيد:

تعتبر الضريبة على أرباح الشركات من أهم أنواع الضرائب ، هذه الأخيرة التي تعتبر المصدر الأول لتمويل خزينة الدولة ، و أحد الوسائل التي تستخدمها لتوجيه الاستثمار من خلال التحفيز الضريبي .

وعليه قمنا بتقسيم هذا المبحث إلى ثلاث مطالب، حيث سنتناول في المطلب الأول تقديم الضريبة بصفة عامة و الضريبة على أرباح الشركات بصفة خاصة ثم نبرز مجال تطبيقها ، وفي الثاني نتناول معدلات الضريبة على أرباح الشركات و كيفية حسابها و تسديدها، أما التخفيضات فننترق إليها في المطلب الثالث و من ثم نبرز بشكل نظري أثرها على الإستثمار .

المطلب الأول : تعريف الضريبة على أرباح الشركات ومجال تطبيقها:

في هذا المطلب نحاول التطرق للمفاهيم المختلفة للضريبة وإبراز أهم أنواعها.

أولاً- تعريف الضريبة :

1- التعريف الأول : وهو ما أتى به الفقيه الفرنسي (jese) حيث يعرف الضريبة أنها (اقتطاع نقدي

تفرضه السلطة على الأفراد بطريقة نهائية ، و بلا مقابل قصد تغطية الأعباء العامة)⁽¹⁾

2-التعريف الثاني : " الضريبة هي فريضة نقدية يتحملها المكلفون بصورة نهائية دون مقابل ، وهي

أداة مالية تلجأ إليها الدولة لتحقيق أهدافها " ⁽²⁾.

وكخلاصة يمكن القول أن الضريبة هي اقتطاع نقدي إجباري بدون مقابل وبصفة نهائية

تقوم به الدولة وفقا لقواعد قانونية ، وهذا الاقتطاع يكون من أموال الأشخاص الطبيعيين و المعنويين

(الاعتباريين) حسب قدراتهم التكاليفية بغرض استخدامها لتحقيق المنفعة العامة .

(1) أحمد زهير شاميه - خالد الطيب - المالية العامة دار زهراء للنشر و التوزيع - ص : 132 .

(2) نفس المرجع ص : 131 .

ثانيا: تعريف الضريبة على أرباح الشركات:

تعتبر الضريبة على أرباح الشركات وليدة الإصلاحات الضريبية التي حدثت سنة 1992 وهناك عدة تعاريف لها نذكر منها:

-التعرف الأول: أنشأت بموجب المادة 38 من قانون المالية لسنة 1991م، وهي ضريبة سنوية تفرض على مجمل الأرباح و المداخل التي تحققها الشركات وغيرها من الأشخاص المعنويين المذكورين في المادة 136 من قانون الضرائب المباشرة. وقد جاءت الضريبة على أرباح الشركات لتعوض وتراجع نقائص الضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية.⁽¹⁾

-التعريف الثاني: تنص المادة 135 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة على أنه تؤسس ضريبة سنوية على مجمل الأرباح أو المداخل التي تحققها الشركات وغيرها من الأشخاص المعنويين المشار إليهم في المادة 136 وتسمى هذه الضريبة " الضريبة على أرباح الشركات".⁽²⁾

وتتميز هذه الضريبة بعدة خصائص يمكن إيجازها فيما يلي⁽³⁾:

1- أنها ضريبة وحيدة: لأنها تتعلق بضريبة واحدة تفرض على الأشخاص المعنويين.

2- ضريبة عامة: لكونها تفرض على مجمل الأرباح دون تمييز لطبيعتها.

3- ضريبة سنوية: إذ أن وعاءها يتضمن ربح سنة واحدة مقللة.

4- ضريبة نسبية: لأن الربح يخضع لمعدل واحد وليس إلى جدول تصاعدي.

⁽¹⁾حنان شلغوم، أثر الإصلاح الضريبي في الجزائر وانعكاساته على المؤسسة الاقتصادية، مذكرة لنيل شهادة (1) الماجستير، قسم العلوم التجارية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2011_2012، ص107.

⁽²⁾الجمهورية الجزائرية، وزارة المالية، مديرية الضرائب، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة 2015، المادة 135 ص 60.

⁽³⁾حسن عواضة - المالية العامة - دار النهضة - 1984 - ص 435.

5- ضريبة تصريحية: تعتمد على التصريح الإجباري للمكلف من خلال إرسال ميزانية جبائية لمفتش الضرائب قبل الفاتح من ماي من كل سنة لتحقيق أرباح.

ثالثا- مجال تطبيق الضريبة على أرباح الشركات:

تنص المادة 136 من قانون الضرائب المباشرة على أنه تخضع للضريبة على أرباح الشركات كل من:⁽¹⁾

- الشركات مهما كان شكلها أو غرضها باستثناء:
- شركات الأشخاص وشركات المساهمة بمفهوم القانون التجاري إلا إذا اختارت هذه الشركات الخضوع للضريبة على أرباح الشركات في هذه الحالة يجب أن يرفق طلب الاختيار بالتصريح المنصوص عليه في المادة 151 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة ولا رجعة في هذا الاختيار مدى حياة الشركة.
- الشركات المدنية التي لم تتكون على شكل شركات أسهم باستثناء الشركات التي اختارت الخضوع للضريبة على أرباح الشركات وفي هذه الحالة يجب أن يرفق طلب اختيار بالتصريح المنصوص عليه في المادة 151 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة ولا رجعة في هذا الاختيار مدى حياة الشركة.
- هيئات توظيف جماعي للقيم المكونة والمعتمدة حسب الأشكال والشروط المنصوص عليها في التشريع والتنظيم الجاري بهذا العمل.
- المؤسسات والهيئات العمومية ذات طابع صناعي وتجاري يخضعون بدورهم إلى هذه الضريبة.
- الشركات والتعاونيات الخاضعة للضريبة الجزافية الوحيدة.
- المؤسسات والهيئات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري.
- الشركات التي تنجز العمليات والمنتجات المذكورة في المادة 12.

⁽¹⁾قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة 2015، مرجع سابق، المادة 136، ص60.

○ الشركات التعاونية والاتحادات التابعة لها باستثناء الشركات المشار إليها في المادة 138.

المطلب الثاني: معدلات الضريبة على أرباح الشركات وكيفية حسابها و تسديدها:

أولاً- معدلات الضريبة على أرباح الشركات:لقد مرت معدلات الضريبة بتعديلات وتغيرات عديدة وفيما يلي أهم تطوراتها .

الإصلاح الجبائي لسنة 1992⁽¹⁾

ابتداء من 1992/01/01 ظهر نوع جديد من الضرائب المباشرة وفرض لأول مرة على أرباح الشركات وحسب المادة "150" من قانون الضرائب المباشرة فإنه قد حدد معدل عادي للضريبة على أرباح الشركات بنسبة 42%.

- أما بالنسبة للأرباح المعاد استثمارها فقد حدد معدل ضريبة مخفض بنسبة 5%.

- كما يمكن التذكير ببعض المعدلات الخاصة بالاقتطاع من المصدر:

* 20% بالنسبة للأرباح الموزعة المصرح بها في المادة "54" من قانون الضرائب المباشرة حيث أن تحديد الضريبة على أرباح القيم يتم من خلال الاقتطاع من المصدر .

* 15% بالنسبة لعائدات الديون، الودائع والكافلات.

* 20% للمداخل المحققة عن طريق آذونات الصندوق غير الاسمية.

* 10% للمداخل الخاصة المحققة من قبل المؤسسات الأجنبية لأشغال المقولة.

(1) منصور بن عمارة، الضريبة على أرباح الشركات، دار هومة، الجزائر، 2010، ص_ص:48_49.

المبحث الأول :.....الضريبة على أرباح الشركات وأثر تخفيضها على الاستثمار

* 20% مفروضة على المبالغ المحصلة من المؤسسات الأجنبية التي ليست لها إقامة مهنية في الجزائر في إطار سوق توفير الخدمات حيث أن الضريبة تقتطع من المصدر.

* 10% مفروضة على المبالغ المحصلة من الشركات الأجنبية للنقل البحري عندما يتحكم البلد الأصلي لهذه الشركات في الشركات الجزائرية للنقل البحري.

2- الإصلاحات الجبائية لسنة 2015⁽¹⁾

يحدد معدل الضريبة على أرباح الشركات ب 23%.

- 19% بالنسبة لأنشطة إنتاج السلع.

تحدد نسبة الاقتطاعات من المصدر بالنسبة للضريبة على أرباح الشركات كما يلي:

- 10% بالنسبة لعوائد الديون والودائع والكفالات. ويمثل الاقتطاع من المتعلق بهذه العوائد اعتمادا ضريبيا يخصم من فرض الضريبة النهائية.

- 40% بالنسبة للمداخل الناتجة عن سندات الصناديق غير الاسمية أو لحاملها ويكتسي هذا الاقتطاع طابعا محررا.

- 20% بالنسبة للمبالغ المحصلة من قبل المؤسسات في إطار عقد تسيير الذي يخضع إلى الاقتطاع من المصدر. يكتسي هذا الاقتطاع طابعا محررا.

- 24% بالنسبة:

* للمبالغ التي تقبضها المؤسسات الأجنبية التي ليست لها منشآت مهنية دائمة في الجزائر في إطار صفقات تأدية الخدمات.

* للمبالغ المدفوعة مقابل خدمات من كل نوع تؤدي أو تستعمل في الجزائر.

(1) قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة 2015، مرجع سابق، المادة 150 ، ص74.

المبحث الأول:.....الضريبة على أرباح الشركات وأثر تخفيضها على الاستثمار

* للحواصل المدفوعة للمخترعين المقيمين في الخارج، إما بموجب امتياز رخصة استغلال براءاتهم، وإما بموجب التنازل عن علامة الصنع أو أسلوبه، أو صيغته، أو منح امتياز ذلك.

* 10% بالنسبة للمبالغ التي تقبضها شركات النقل البحري الأجنبية إذا كانت بلداتها الأصلية تفرض الضريبة على المؤسسات جزائية للنقل البحري.

غير أنه بمجرد ما تطبق هذه البلدان نسبة عليا أو دنيا، تطبق عليها قاعدة المعاملة بالمثل.

ثانيا: حساب وتسديد الضريبة على أرباح الشركات:

يجب أن تحسب الضريبة على أرباح الشركات من طرف المكلف بالضريبة نفسه وأن تدفع تلقائيا إلى صندوق قابض الضرائب المختلفة أو لصندوق محصل الضرائب لدى مركز الضرائب بالنسبة للمكلفين بالضريبة التابعين لهذه المراكز، دون إصدار مسبق لجدول الضريبة من طرف مصلحة الضرائب، ويتضمن نظام التسديدات التلقائية ما يلي:

يساوي كل تسبيب 30% من الضريبة المتعلقة بالربح من السنة السابقة.

يمكن تحديد قيمة كل تسبيق على أساس الربح الجبائي لآخر سنة مالية بحيث يساوي 1/4 من الضريبة لهذا الربح، على أن تتم التسوية قبل 30 أبريل من السنة الموالية ويقصد بهذه التسوية ما يتبقى دفعه من الضريبة الواجبة بحيث أن:

الرصيد الجبائي = الضريبة على أرباح الشركات - التسبيقات المدفوعة. ويترتب على هذا ثلاث وضعيات مختلفة:

جدول رقم 01: تسبيقات الضريبة على أرباح الشركات.

فترة تقديم التسبيق	قيمة التسبيقات	
من 20 فيفري إلى 20 مارس	ضريبة السنة السابقة × 30%	التسبيق الأول

المبحث الأول :.....الضريبة على أرباح الشركات وأثر تخفيضها على الاستثمار

التسبيق الثاني	ضريبة السنة السابقة $\times 30\%$	من 20 ماي إلى 20 جوان
التسبيق الثالث	ضريبة السنة السابقة $\times 30\%$	من 20 أكتوبر إلى 20 نوفمبر
رصيد التصفية		30 أبريل من السنة الموالية

المصدر: المرجع نفسه، ص115.

*فيما يخص المؤسسات المنشأة حديثاً، يساوي كل تسبيق على الحساب نسبة 30% من الضريبة المحسوبة على الناتج المقدر ب 05% من رأسمال الشركة.(2)

المطلب الثالث : تخفيض الضريبة على أرباح الشركات وتأثيره على قرار الاستثمار.

نتطرق في هذا المطلب بعد بيان التخفيضات الخاصة بالضريبة على أرباح الشركات إلى إبراز أثر هذه التخفيضات على الإستثمار.

أولاً_ تخفيضات الضريبة على أرباح الشركات(2).

-تستفيد المداخل المتأتية من الأنشطة الممارسة من قبل الشركات في ولاية إليزي، تيندوف، أدرار وتمنراست والتي يتواجد مقرها في هذه الولايات وتستقر فيها بصفة دائمة، من تخفيض بنسبة 50% من مبلغ الضريبة على أرباح الشركات لفترة مؤقتة مدتها 5 سنوات اعتباراً من أول جانفي 2000 لا يمس هذا التخفيض مداخل الشركات العاملة في قطاع المحروقات باستثناء أنشطة توزيع وتسويق المنتجات النفطية والغازية.

1) الجمهورية الجزائرية، وزارة المالية، مديرية الضرائب، الدليل التطبيقي للمكلف بالضريبة، 2014، ص78.

(2) بن عماره منصور، مرجع سابق، ص_ص 56_57.

المبحث الأول:.....الضريبة على أرباح الشركات وأثر تخفيضها على الاستثمار

-تستفيد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتواجدة والمنتجة في ولايات الجنوب والمستفيدة من الصندوق الخاص لتنمية ولايات الجنوب الكبير، من تخفيض من مبلغ الضريبة على أرباح الشركات المستحقة على أنشطتها بنسبة 20%، لمدة خمس سنوات اعتبارا من أول جانفي 2004. تستثنى من الاستفادة من هذه المزايا المؤسسات العاملة في مجال المحروقات.

-تستفيد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتواجدة والمنتجة في ولايات الهضاب العليا، والمستفيدة من الصندوق الخاص بالتنمية الاقتصادية للهضاب العليا، من تخفيض في مبلغ الضريبة على أرباح الشركات المستحقة على أنشطتها 15% لمدة 5 سنوات، اعتبارا من أول جانفي 2004، تستثنى من الاستفادة من هذه المزايا المؤسسات العاملة في مجال المحروقات.

إضافة إلى هذه التخفيضات فإن النتيجة الجبائية التي قررت المؤسسة إعادة استثمارها في شكل عقارات أو منقولات تخضع إلى المعدل المخفض 12.5% والمحقق من طرف شركات الأموال بشرط احترام التزامات المتمثلة فيما يلي: (1)

- مسك محاسبة نظامية.
- تحديد وذكر الأرباح الخاضعة للمعدل المخفض في التصريح السنوي للنتائج.
- إرفاق قائمة الاستثمارات المنجزة مع بيان طبيعتها، سعر تكلفتها، وتاريخ قيدها في الأصول.
- يجب أن تبقى هذه الاستثمارات في ذمة المؤسسة لمدة خمس سنوات على الأقل.
- يجب أن يتم الاستثمار خلال السنة المالية التي استفادت من المعدل المخفض.
- يجب أن تكون هذه الاستثمارات واردة في قائمة المنقولات والعقارات التي تتيح الاستفادة من المعدل المخفض والمحددة عن طريق التنظيم.

ثالثا: إبراز أثر التحريض الضريبي وتخفيض IBS بشكل خاص على الاستثمار :

(1) المادة 21 معدلة بموجب المادتين 3 من ق م لسنة 1998 و 5 من ق م لسنة 2011

تسعى الدولة دائما إلى خلق مناخ ملائم ومحفز على الاستثمار ، وذلك بتوجيه اهتمامات المؤسسات الاستثمارية إلى أنشطة أو مناطق ترغب الدولة في ترقيتها وتنميتها ، ومن أهم هذه المحفزات الضريبية ، وبخاصة الضريبة على الأرباح⁽¹⁾، باعتبارها تنعكس مباشرة على قرار الاستثمار للمؤسسة التحريص الضريبي وهو عبارة عن مجموعة من الإجراءات والتسهيلات ذات الطابع التحفيزي تتخذها الدولة لصالح فئة معينة من الأعران الاقتصاديين لتشجيعهم على الاستثمار وفق السياسة العامة التي تنتهجها الدولة،فالتحريص الضريبي يعتبر متغير استراتيجي تتخذه الدولة كأسلوب لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وذلك من خلال سن تشريعات ضريبية وقوانين استثمار بغية تحقيق مجموعة من الأهداف⁽¹⁾أهمها تشجيع المشاريع التي تحقق تكاملا اقتصاديا فيما بينها ،وتوجيه الاستثمارات نحو الأنشطة ذات الأولوية في المخطط الوطني للتنمية ،و تشجيع الاستثمار في مناطق يراد ترقيتها وتنميتها .

أماالضريبة على أرباح الشركات فيبرز أثرها بشكل كبير في التخفيض الضريبي — كأحدأنواع التحريص الضريبي —،فهو عملية يتم من خلالها إخضاع المؤسسة للضريبة بمستوى أقل مما يجب ،وتلجأ الدولة والتشريعات الضريبية إلى هذا الإجراء بهدف تخفيض العبء الضريبي ،و هذا ما يؤثر بشكل خاص على قرار الاستثمارفتخفيض الضريبة على الأرباح المعاد استثمارها مثلا يشجع المؤسسة على الاستثمار أو إنشاء وحدات جديدة عن طريق التوسيع وتطوير النشاط ، فالمشرع الضريبي الجزائري يأخذ بمعدل مخفض للسماح للمؤسسات التي ترغب في إعادة الاستثمار أرباحها المحققة بصفة كلية أو جزئية.

— بالإضافة إلى تأثيرتخفيض الضريبة على قرار الاستثمار من خلال التشريع الضريبي وقوانين الاستثمار فإنه يؤثر مباشرة عل التدفقات النقدية للاستثمار⁽²⁾..

(1): بريش عبد القادر _ دراسة أثر الضريبة على التسيير المال للمؤسسة _ رسالة ماجستير جامعة الجزائر_

1999. ص77

(2) : صحراوي علي - مرجع سابق - ص - 93 .

فإدخال الضريبة ضمن عناصر التدفق النقدي يكون من خلال تحديد التكلفة الضريبية التي تتحملها المؤسسة خلال مدة حياة الاستثمار ويجب إدخال كل العناصر التي تخضع للضريبة ضمن التدفق النقدي عند حساب صافي القيمة الحالية للمشروع الاستثماري⁽³⁾.

خاتمة: من خلال الدراسة التي قمنا بها في هذا المبحث تبين لنا أن للضرائب على أرباح الشركات تأثير على قرارات الاستثمار وذلك من خلال التحريض الضريبي وبشكل خاص التخفيضات الضريبية و أهمها التخفيض الضريبي على الأرباح المعاد استثمارها.

(3) : بريش عبد القادر – مرجع سابق – ص – ص – 75- 76 .

- تمهيد :

بعد التعريف بالضريبة على أرباح الشركات ,وبيان معدلاتها والتخفيضات الخاصة بهذه الضريبة ,ولإسقاط الجانب النظري على أرض الواقع قمنا باختيار مؤسسة ملبنة الحضنة كمحل للدراسة ,حيث يتناول هذا المبحث التعريف بمؤسسة ملبنة الحضنة وكذا الهيكل التنظيمي لها ومهام كل مصلحة بالإضافة إلى أهدافها المستقبلية.

المطلب الأول: تعريف بمؤسسة HODNA LAIT."

ملبنة الحضنة هي مؤسسة صناعية تنتمي للقطاع الخاص، وهي مؤسسة ذات مسؤولية محدودة SARL والتي كانت تسمى ملبنة الحضنة لاقتصارها على إنتاج الحليب فقط، وبعد تخصصها في إنتاج الحليب ومشتقاته بالتدريج، أصبحت تسمى حضنة حليب SARL HODNA LAIT نشأت في 1998 /12/15 بطاقة إنتاجية قدرها 40000 لتر يوميا من الحليب المعاد تصنيعه ، وبرأس مال اجتماعي قدره 600000 دج استثمرت منها 80 مليون دج، 50% منها تمويل ذاتي من الشركاء والباقي قرض بنكي طويل الأجل من القرض الشعبي الوطني مع العلم أن رأس مالها ناتج عن أربع شركاء الأخوين ديلمي بالإضافة إلى شخصين آخرين من ولاية باتنة، وتتواجد هذه المؤسسة بالجنوب الشرقي للمنطقة الصناعية في ولاية المسيلة، حيث تتربع على مساحة قدرها 32000 متر مربع، وتمت إقامة البنايات على مساحة 22000 متر مربع من المساحة الإجمالية، ومنها 10000 متر مربع غير مبنية .

مرت المؤسسة بمجموعة من التوسعات خلال فترة حياتها فرضتها عليها ظروف السوق وكذا طموحات المالكين والإداريين من أجل احتلال مكانة في السوق الجزائرية ولما لا في السوق العالمية واهم هذه التوسعات مايلي:

التوسع الأول: وكان ذلك بتاريخ 2001/10/15، وكانت تكلفة هذا التوسع هي 50000.000 دج بأموال خاصة 100% وبفعل هذا التوسع ازدادت الطاقة الإنتاجية من 40000 إلى 140000 لتر يوميا، وارتفع عدد العمال من 38 عامل إلى 55 عامل دائم، وجراء هذا التوسع أصبحت المؤسسة تنتج:

- حليب بقر مبستر في أكياس بلاستيكية (1 لتر).
- حليب بمسحوق مبستر في كيس بلاستيكي مرن.
- لبن في كيس بلاستيكي مرن.

2- التوسع الثاني: في 15/10/2005 قامت المؤسسة بتوسع ثاني بمبلغ 9 مليار سنتيم مقسما بين 30% أموال ذاتية، و70% قرض بنكي عبارة عن قرض استغلال، وقدمت قطعة الأرض المخصصة للمؤسسة كضمان للبنك. وبالتالي ارتفعت الطاقة الإنتاجية من 140000 إلى 380000 لتر يوميا، وعرف هذا التوسع إضافة مجموعة من المنتجات الجديدة وهي كالتالي:

- ❖ حليب مبستر في قارورات واحد لتر.
- ❖ لبن في قارورات واحد لتر.
- ❖ رايب في قارورات واحد لتر.
- ❖ حليب بقر في قارورات واحد لتر.
- ❖ ياغورت ممزوج بالفواكه في قارورات واحد لتر.
- ❖ ياغورت معطر في علب.
- ❖ ياغورت ممزوج بالفواكه في علب.
- ❖ حلوى قشدية بالفواكه.

كما تم إنشاء وحدة لتربية البقر الحلوب: بعد الدراسة المنجزة على هذه الوحدة تم استيراد حوالي 3000 بقرة موزعين بين 120 مربي (25 بقرة لكل مربي) وقسم بيطرة مؤلف من 20 شخص. وفي عام 2006 زاد رأس مال المؤسسة إلى 97000000 دج.

3- التوسع الثالث: امتد هذا التوسع من 2007 إلى 2009 حيث ارتفع رأس مال المؤسسة من 97000000 دج إلى 12000000 دج، وارتفعت الطاقة الإنتاجية من 380000 لتر يوميا إلى 450000 لتر يوميا.

إضافة إلى زيادة منتجات جديدة متمثلة في :

- ✓ قشدة تحلية في علب صغيرة.

✓ فلان كراميل في علب.

✓ يا غورت ممزوج في علب.

من سنة 2008 إلى سنة 2009 ارتفع رأسمال المؤسسة من 12000000 دج إلى 170000000 دج وقدرة الإنتاج إلى 54000 لتر يوميا، ووصل عدد زبائن المؤسسة إلى 164 زبونا. مع بداية 2010 بدأ العمل في وحدة الجبن، لكن ليس بوتيرة متسارعة ، وقد بدأت عمليات الإنتاج والتسويق لمادة الجبن، وتم انتشاره في جميع السوق الوطنية، إضافة إلى ذلك فقد تم البدء في إجراء معاملات استيراد 3000 بقرة حلوب وتوزيعها على المربين.

واستمرت المؤسسة في رفع رأس مالها حيث بلغ سنة 2011 إلى 1098000000 دج وهناك مشروع على المدى المتوسط لجعلها مؤسسة ذات أسهم.

ويمكن إيضاح المنتجات العامة للمؤسسة كما يلي:

الجدول رقم 02: منتجات مؤسسة حضنة حليب بالمسيلة.

المنتج	التجميع
حليب 1 لتر	كيس ناعم
حليب البدوة 1لتر	علب
حليب ميلكوس 1 لتر	علب
لبن 1 لتر	علب
ياؤورت ممزوج بالفواكه	كيس ناعم
ياؤورت معطر 1 لتر	قارورة
لبن 1 لتر	قارورة
رايب 1 لتر	قارورة
ياؤورت معطر (110غ-125غ)	علب
Crème désert بالكراميل والشكولاتة والفانيليا (100غ)	علب
ياؤورت Bifidus	علب
ياؤورت light بدون سكر	علب

المصدر : إدارة الإنتاج بالمؤسسة

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للمؤسسة.

الهيكل التنظيمي للمؤسسة هو المرآة العاكسة التي تعكس كيفية أداء المؤسسة لأنشطتها من خلال الوظائف والمصالح المختلفة، إضافة إلى انه يعكس أسلوب الإدارة ونطاق الإشراف، ويبين كذلك قوة إدارة المؤسسة في تطبيق استراتيجياتها.

ويبرز الهيكل التنظيمي للمؤسسة جميع الوظائف سواء كانت إدارية أو إنتاجية، التي تربطها علاقات وأنشطة متعددة فيما بينها من جهة، ومن جهة أخرى مع محيطها الخارجي من خلال العلاقات مع السوق أو الموردين، وذلك لتحقيق الفعالية في مجال الاتصال واتخاذ القرار واستمرارية النشاط، ويتكون الهيكل التنظيمي لمبنة الحضنة من إدارة عامة و ست مديريات هي: مديرية الإدارة العامة، مديرية الإنتاج، المديرية التقنية، مديرية التجارة، مديرية الجودة ومديرية التموين، وفيما يلي الهيكل التنظيمي لمبنة الحضنة:

أولا : المديرية العامة

وتتكون من المدير العام وهو صاحب القرار ويمكن تلخيص مهامه في :

- ✓ السهر على تطبيق القوانين الأساسية الداخلية للمؤسسة.
- ✓ لديه الحق في اتخاذ القرارات التي تخص المؤسسة
- ✓ له مهمة التنسيق بين جميع المصالح والإشراف عليها.
- ✓ العمل على تحسين علاقة المؤسسة مع الأطراف الخارجية.
- ✓ المصادقة والتوقيع على البريد بأنواعه.
- ✓ عقد الاجتماعات والإشراف عليها.
- ✓ إعطاء التعليمات والتأكيد على تنفيذها.
- ✓ إعطاء تعليمات وتوجيهات لرؤساء المصالح.
- ✓ اقتراح الحلول والاستراتيجيات التي تناسب وضعية المؤسسة.

ويوجد ضمن المديرية العامة:

السكرتارية: التي تقوم بتنظيم المواعيد وجمع المعلومات الأخيرة يوميا، والتنسيق بين الإدارات ومكاتب المديرية.

المكلف بالعلاقات والأعمال القانونية: ويقوم بإدارة وتسيير كل ما يخص المؤسسة من النواحي القانونية والعلاقات العامة.

✓ مراقبة التسيير .

✓ المكلف بالمالية.

ثانيا: الإدارة العامة

وتحتوي على المصالح التالية:

❖ مصلحة المستخدمين

❖ مصلحة المحاسبة العامة: يتولى مهام تسييره إطار له 28 سنة خبرة في هذا المجال يساعده في

ذلك محاسبين آخرين ويتضمن هذا الفرع المحاسبة العامة ومحاسبة المواد والمحاسبة التحليلية،

كما تستخدم المؤسسة برنامج للإعلام الآلي في إدارة وتسجيل العمليات اليومية.

❖ ويقوم هذا الفرع بعدة مهام من بينها نذكر:

❖ مطابقة الوثائق المحاسبية من مصاريف وإيرادات.

❖ مسك سجلات البنوك والخزينة وتأمين الحسابات .

❖ السهر على تحقيق الموازنات، كما أنها تصدر وتتابع الصكوك ودفعها لأجل قبضها.

❖ السهر على دفع الديون والقروض وتغطية الزبائن.

❖ متابعة ملفات المنازعات (الزبائن التجارية).

❖ العمل على استهلاك المواد في وقتها.

❖ السهر على التصريحات الضريبية ومراجعة الحسابات.

❖ الحفاظ على تنسيق أعمال الميزانية (المحاسبة والمالية).

❖ السهر على المراقبة الدورية على الخزينة.

❖ مصلحة الوسائل العامة.

❖ السكرتارية.

ثالثا : مديرية الإنتاج

تعتبر أهم مديرية بالمؤسسة، وهي التي نتوقف عليها استمرارية نشاط المؤسسة، تتكون من الأمانة وخمس ورشات، حيث أن ورشتي الجبن والعصير بدأ النشاط بهما في سنة 2010 فقط، ومن أهم المهام المسندة لمديرية الإنتاج:

-إعداد برامج الإنتاج ومتابعتها ميدانيا.

- دراسة التغيرات التي تطرأ على عملية الإنتاج وذلك من خلال إحصاءات يومية، شهرية وسنوية.

- العمل على تحسين نوعية المنتج.

- السهر على سلامة الآلات من خلال توفير الصيانة المناسبة.

وتشرف مديرية الإنتاج على مجموعة الورشات التالية:

- ورشة الحليب.

- ورشة المنتجات الحليبية.

- ورشة الجبن.

- ورشة العصير.

- ورشة الحليب والمنتجات بالقارورات.

رابعا: المديرية التقنية

تعمل على الحفاظ على التجهيزات والآلات التي تملكها المؤسسة، وتزويدها بقطع الغيار الجديد، حيث انه من أهم مهامها إصلاح التعطيل والأعطاب الخاصة بمعدات الإنتاج، وكذا أجهزة التكييف والتبريد الخاصة بالمخازن وتشغيل هذه الأجهزة 24/24سا، ويتفرع منها:

✓ مصلحة الصيانة والتجهيز.

✓ مصالح الأعمال الحديثة.

✓ مصلحة القواعد.

✓ مكتب المناهج.

✓ مصلحة قطع الغيار.

✓ سكرتارية مشتركة بين مديرية الإنتاج والمديرية التقنية.

خامسا: المديرية التجارية

يرأسها إطار متحصل على شهادة الليسانس في التسويق مع 10 سنوات خبرة في الميدان، ويقوم بتسيير عمليات الفوترة والصندوق، وتعتبر هذه المديرية الأساس في الجانب التجاري، وتقوم عليها المؤسسة، ويكمن دورها في عملية استلام السلع وفحصها من ناحية الكم والمواصفات والقيام بعملية التسويق، كما تقوم أيضا بإعداد الفواتير، ويتفرع عنها المصالح التالية:

مصلحة الزبائن

مصلحة المبيعات: ومن مهام هذه المصلحة ما يلي:

- إعطاء معلومات حول السلع والجودة والنوعية.
- إعلام الزبائن في حال إنتاج منتج جديد، أو إدخال تحسينات على المنتجات الحالية.
- تقوم بدراسة حالة المبيعات بين الارتفاع والانخفاض.
- مساعد التسويق.
- مصلحة جمع الحليب النيئ
- تسيير المنتجات النهائية
- السكرتارية

سادسا: مديرية الجودة والبحث والتطوير

من أهم مهامها تطوير المنتجات والرفع من جودتها، كما تعمل على مراقبة الجودة ونظافة المنتجات النهائية، وتتفرع إلى:

قسم مراقبة الجودة: ويهتم بمراقبة جودة المنتجات النهائية مباشرة فور خروجها من ورشات الإنتاج، حيث تولي المؤسسة درجة كبيرة من الأهمية للجودة، وتجعلها من أهم أهدافها لإيمانها بان الجودة احد شروط المنافسة.

قسم مراقبة النظافة: إن المنتجات التي تنتجها المؤسسة تدخل ضمن المنتجات ذات الاستهلاك الواسع، وهذه المنتجات تتطلب درجة عالية من النظافة داخل المصنع، لذلك تم استحداث هذا الفرع حتى يتسنى تقديم منتجات تتوافق مع معايير النظافة والأمن الصحي، على اعتبار أن حماية المستهلك والمحافظة على صحته في قمة أولويات المؤسسة، واحد الأهداف الاجتماعية التي تسعى لتحقيقها.

قسم البحث والتطوير: تم استحداث هذا القسم مؤخرا لإدراك المؤسسة بأهمية البحث والتطوير في المنافسة من أجل تحسين المنتجات الحالية للمؤسسة، إضافة إلى العمل على إنتاج منتجات جديدة مستقبلا، عند الانتهاء من انجاز مخبر خاص به. ويعمل في هذا الفرع مجموعة من المهندسين في الكيمياء والبيولوجيا.

في كل الفروع والمصالح التالية هناك مخبر خاص متخصص في ناحية معينة من المنتج كالميكروبيولوجي حيث يقوم بالمتابعة المستمرة لجميع مراحل الإنتاج للتأكد من جودة المنتج.

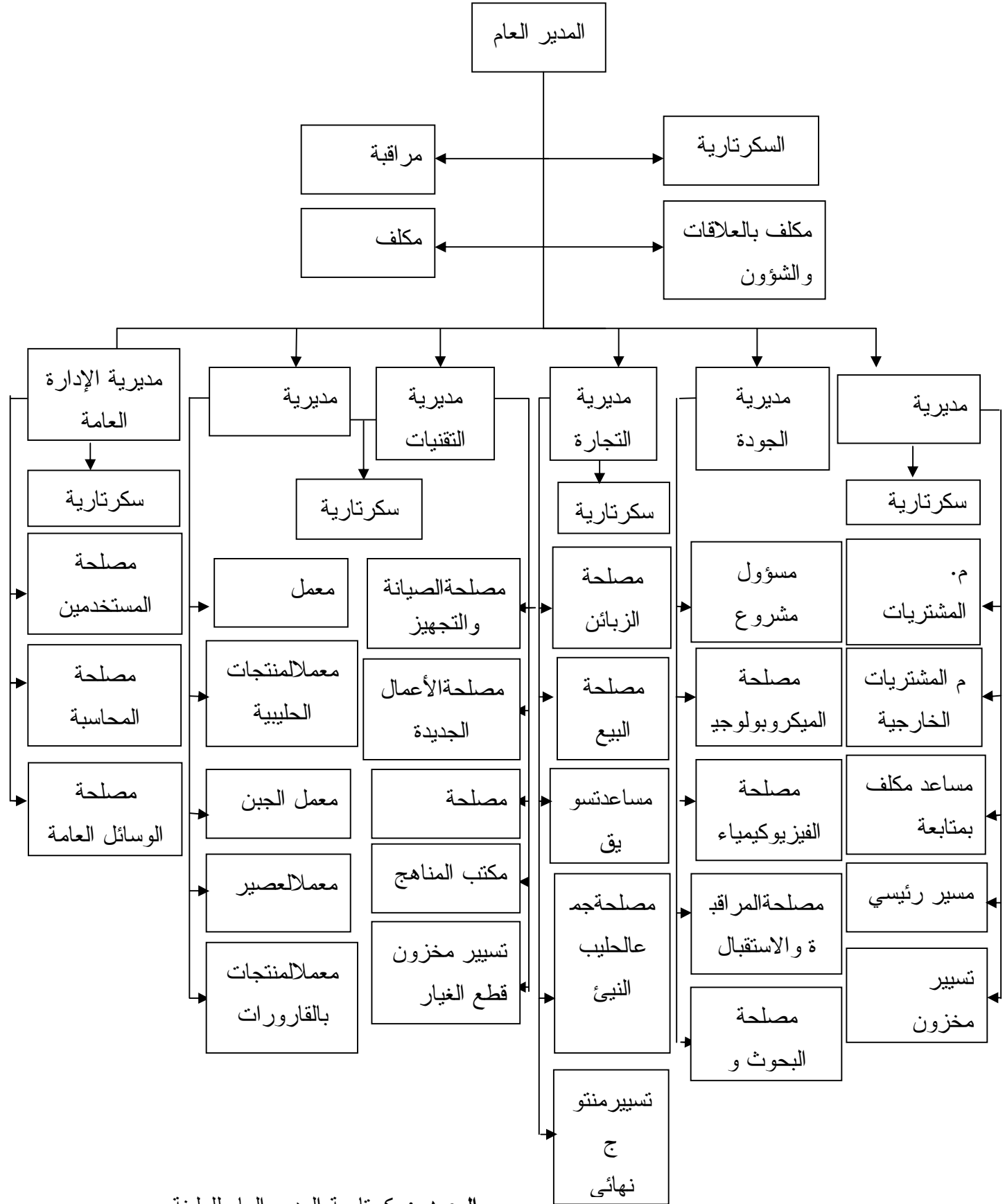
سابعاً: مديرية التموين

وتتلخص في مختلف الوسائل، من معدات السلع والمواد الأولية من أجل الإنتاج، والمواد الأخرى كالأغلفة والعلب...، وتنقسم إلى:

- مصلحة المشتريات المحلية.
- مصلحة المشتريات الخارجية.
- مساعد مكلف بمتابعة الشحن.
- تسيير أساسي.
- تسيير المواد الأولية.

والشكل التالي يوضح الهيكل التنظيمي لمبنة الحضنة

الشكل رقم 03:الهيكل التنظيمي لملبنة الحضنة.



المصدر:سكرتارية المدير العام للملبنة.

المطلب الثالث: مهام وأهداف المؤسسة.

أولاً: مهام المؤسسة

تتولى المؤسسة عدة مهام يمكن إنجازها فيما يلي:

- تغطية كامل نقاط البيع بمختلف منتجاتها.
- مواجهة المنافسة وذلك باعتمادها على خطط واستراتيجيات تسويقية تمكنها من ذلك.
- ضمان النوعية، وهي تعمل جاهدة حتى تستطيع أن تضمن لزيائنها النوعية الجيدة والجودة العالية.
- بقاء المؤسسة في السوق رغم التغيرات الدائمة وتنمية النشاط السوقي .
- التجديد بحيث يعتبر هذا العنصر من ابرز السياسات المتبعة لدى المؤسسة والتجديد يكون إما في التغليف أو تجديد المنتج.
- التسيير ومحاولة تطوير قطاعاتها المختلفة من تخزين وضمان عملية التموين بالمواد الأولية.
- العمل على تلبية حاجات ورغبات القطاعات السوقية المستهدفة.

ثانياً: أهداف المؤسسة

لكل مؤسسة أهداف تسعى إلى الوصول إليها من خلال:

- توفير القدر الكافي من مادة الحليب لتلبية احتياجات المواطنين.
- التخلص التدريجي من التبعية للخارج.
- ترمي المؤسسة إلى توسيع دائرة الإنتاج بإنتاج منتجات أخرى مثل القشطة، العصير.....الخ.
- المساهمة في التخفيض من البطالة، وهذا بتوفير مناصب عمل لعدد كبير من المواطنين وخاصة الشباب.
- كسب رضا الزبائن الحاليين والمرتبين.
- تطوير وتسيير الحليب ومشتقاته.
- الرغبة في أن تكون حاضرة وناشطة في إجمالي أسواقها.
- الحصول على حصص هامة في أسواقها بواسطة التنقيب أو المسح في السوق الوطنية.

- توسيع تشكيلة المنتجات الموجهة لفئة صغار السن.

تمهيد:

بعد الانتهاء من الجانب النظري الذي تطرقنا فيه إلى مختلف النقاط المتعلقة بالضريبة على أرباح الشركات وحللنا اثر تخفيضها بشكل نظري ، سنحاول من خلال هذا المبحث التطبيقي إسقاط الجانب النظري على الجانب العملي باستخدام مؤسسة ملبنة الحضنة الواقعة بولاية المسيلة كمحل الدراسة قصد إعطاء الموضوع واقعية أكثر، وعليه قمنا بتقسيم هذا المبحث إلى مطلبين ،حيث في المطلب الأول نقوم بدراسة الوضعية الجبائية للمؤسسة ، اما في المطلب الثاني فتمت دراسة تغيرات الضريبة على أرباح الشركات للمؤسسة خلال (2010_2014)

المطلب الأول: دراسة الوضعية الجبائية للمؤسسة.

تخضع هذه المؤسسة للنظام الحقيقي في تحديد الربح الضريبي، فهي تخضع لجميع الالتزامات الجبائية والنظام الجبائي المتعلق بالأشخاص المعنويين، وتتمثل في:

1-الرسم على النشاط المهني **TAP**: تخضع المؤسسة للرسم على النشاط المهني حسب حجم المعاملات وفقا للمواد 217_219 و 357 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة.

2-الرسم على القيمة المضافة **TVA**: وذلك حسب نص المادة 21 و 23 من قانون الرسم على رقم الأعمال.

3-الضريبة على الدخل الإجمالي **IRG**: تؤسس ضريبة سنوية وحيدة على دخل الأشخاص الطبيعيين تسمى الضريبة على الدخل الإجمالي وتفرض هذه الضريبة على الدخل الصافي الإجمالي للمكلف بالضريبة والمحددة وفقا للمواد من 85 إلى 98 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة.

4- الضريبة على أرباح الشركات **IBS**: تخضع المؤسسة للضريبة على أرباح الشركات وذلك حسب نص المادة 135 من نفس القانون أعلاه.

4-1 معدلات الضريبة على أرباح الشركات:

• قبل سنة 2015 كان معدل الضريبة على أرباح الشركات كما يلي:

19% بالنسبة لأنشطة إنتاج السلع.

25% بالنسبة لباقي الأنشطة الأخرى.

• خلال سنة 2015 تم توحيد معدل الضريبة وأصبح 23% بالنسبة لجميع الأنشطة.

• تم تغيير المعدل وذلك حسب قانون المالية التكميلي لسنة 2015 في 23 جويلية 2015 حسب

الأمر 01_15 وأصبح المعدل كما يلي:

19% بالنسبة لأنشطة إنتاج السلع.

23% بالنسبة لأنشطة البناء والأشغال العمومية والري، وكذا الأنشطة السياحية والحمامات باستثناء

وكالات السفر.

26% بالنسبة لباقي الأنشطة

ملاحظة: المؤسسة تخضع لمعدل 19% كونها تتشط في إنتاج الحليب ومشتقاته.

4-2 دفع الضريبة على أرباح الشركات.

تدفع الضريبة على أرباح الشركات بناء على ثلاث تسبيقات وهي:

- التسبيق الأول: يدفع من 20 فيفري إلى 20 مارس وهو يساوي 30% من الحقوق المتعلقة بقاعدة الدخل للسنة (n-2) لأن الأجال القانونية لإيداع التقرير السنوي (IBS) هو 30 أفريل.
- التسبيق الثاني: يدفع من 20 ماي إلى 20 جوان ويساوي 30% من (IBS) من السنة (n-1).

- التسبيق الثالث: يدفع من 20 أكتوبر إلى 20 نوفمبر ويساوي 30% من (IBS) من السنة (n-1).

- رصيد التسوية: 10% من (IBS) للسنة n ويدفع مع النتيجة الجبائية للسنة n.

-في حالة عدم دفع التسبيق في الأجال المحددة تطبق غرامة قدرها 5% من مبلغ التسبيق.

-يجب تسديد كل تسبيق على الحساب بواسطة إستمارة التصريح سلسلة ج 50(أنظر الملحق رقم 01) مؤرخة وموقعة من طرف مفتشية الضرائب اشبيليا-المسيلة.

-يبين في السلسلة ج 50 المعلومات التالية:

- * اسم الشركة.
- * عنوانها الحالي.
- * مكان تواجد مقرها أو مقر المؤسسة التابعة لها.
- * السنة المحاسبية.
- * آجال التسوية نوعية التسبيقات على الحساب المدفوعة.
- * أساس حساب الضريبة.
- * القيمة الإجمالية للمبالغ المستحقة والمتعلقة بالتنسيق على الحساب المعني.

المطلب الثاني: دراسة تغيرات الضريبة على أرباح الشركات للمؤسسة خلال
(2010_2014).

أولاً- مقارنة الضريبة على أرباح الشركات مع رقم الأعمال.

سيتم في هذا العنصر دراسة تغيرات الضريبة على أرباح المؤسسة وتحليل النتائج المتوصل إليها.

الجدول رقم 03: تطور IBS اورقم أعمال المؤسسة للفترة (2010_2014).⁽¹⁾

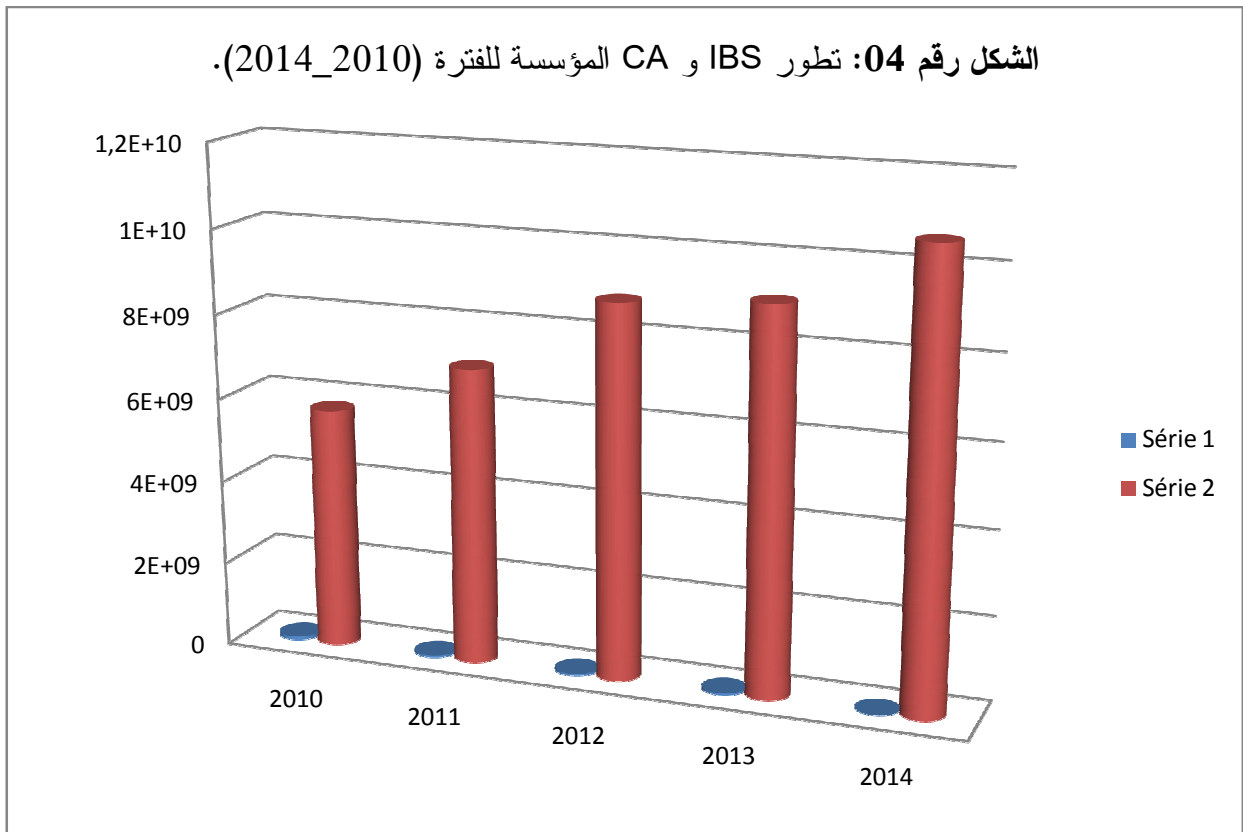
القيمة بالدينار

2014	2013	2012	2011	2010	
5024613	40450540	49569049	47717558	78020896	IBS
%87.58	%18.4	%(3.88)	$\frac{-78020896}{78020896 \div 47717558}$ %38.84 =	-	معامل التغير
10601606265	9050703042	8820301423	7015359315	5737576189	رقم الأعمال
%0.047	%0.44	%0.56	%0.68	%1.35	IBS/CA

المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على الميزانية الجبائية المقدمة من طرف شركة الحضنة حليب

* تفرغ محتوى الجدول في شكل بياني.

(1) انظر الملحق من (09_02).



المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على الجدول أعلاه.

نلاحظ من خلال الشكل ما يلي:

- نلاحظ أن مبلغ الضريبة على أرباح الشركات قليل بالمقارنة مع رقم الأعمال، إي أن نسبة الضريبة على أرباح الشركات من رقم الأعمال صغيرة وهي في انخفاض مستمر حيث بلغت سنة 2010 نسبة 1.35% ليصل إلى 0.047% سنة 2014.
- من خلال معامل التغير نلاحظ أن الضريبة على أرباح الشركات في تذبذب أما رقم الأعمال فهو في ارتفاع مستمر مما يدل على أن الشركة في وضعية جيدة وأنها تمارس نشاطها بشكل عادي، وهذا ما يثبت أن التغير في الضريبة على أرباح لا يؤثر على رقم أعمال الشركة.
- عند إجراء مقارنة بين 2010 و 2011 نلاحظ انخفاض في الضريبة على أرباح الشركات والسبب المرجح لذلك هو وجود إعفاءات وتخفيضات منحت خلال السنة 2011.
- مقارنة بين سنتي 2011 و 2012 ارتفاع في رقم الأعمال يصاحبه ارتفاع في الضريبة غير أنه بالمقارنة مع سنة 2010 نلاحظ انخفاض شديد وهنا يظهر تأثير الإعفاءات على الضريبة.
- مقارنة (2012 و 2013) يوجد ارتفاع في رقم الأعمال أما الضريبة فانخفضت.

المبحث الثالث:.....دراسة تطبيقية في مؤسسة مطاحن الحضنة المسيلة

- مقارنة سنة 2013 و2014 نلاحظ ارتفاع مستمر في رقم الأعمال وكذا انخفاض شديد في الضريبة على أرباح الشركات وهذا راجع للإعفاءات الممنوحة من طرف مؤسسة تطوير الاستثمار بالإضافة إلى الإعفاءات الممنوحة على الحليب.

- كما نلاحظ أن رقم الأعمال ضخم بالمقارنة مع الضريبة على أرباح الشركات.

ثانياً مقارنة الضريبة على أرباح الشركات مع حجم الاستثمارات

الجدول رقم 04: تطور IBS او استثمارات المؤسسة للفترة (2010_2014).⁽¹⁾

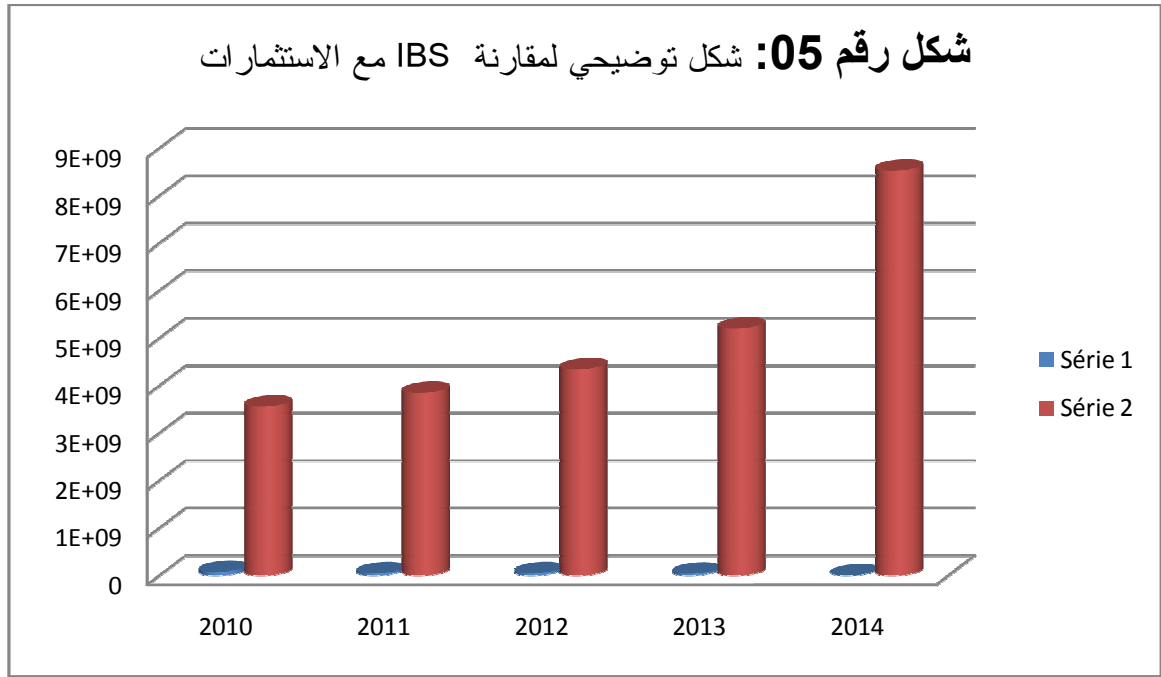
القيمة بالدينار

2014	2013	2012	2011	2010	
5024613	40450540	49569049	47717558	78020896	IBS
8530595574	5205101783	4345657119	3848541208	3558864456	حجم الاستثمارا ت
%0.058	%0.77	%1.14	%1.23	%2.19	IBS/ا

المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على الميزانية المحاسبية المقدمة من طرف شركة الحضنة حليب

* تفرغ محتوى الجدول في

(1) انظر الملحق من (10_14).



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول أعلاه.

-نلاحظ من خلال الشكل أن حجم الاستثمارات في تزايد مستمر.

- كما نلاحظ أن حجم الضريبة على أرباح الشركات قليل بالمقارنة مع الاستثمارات، إي أن نسبة الضريبة على أرباح الشركات من حجم الاستثمارات قليل وهو في انخفاض مستمر حيث بلغ سنة 2010 نسبة 2.19% ليصل إلى 0.058% سنة 2014.

- نلاحظ أنه كلما زاد الاستثمار انخفضت الضريبة على أرباح الشركات.

ملاحظة: الهدف من إجراء المقارنة هو توضيح أثر الضريبة على الاستثمارات، ونستنتج أن للضريبة على أرباح الشركات أثر على الاستثمارات ولكن بشكل قليل جداً، وهذا ما سيتم التطرق إليه بالتفصيل في المطلب الثالث.

المطلب الثالث: أثر الإعفاءات على نتيجة المؤسسة لسنة 2014.

سيتم في هذا المطلب دراسة أثر الإعفاءات الممنوحة للشركة على نتائجها من خلال حساب النتيجة قبل وبعد الإعفاءات بالإضافة إلى حساب مردودية الشركة .

أولاً_ أثر الإعفاءات:

جدول رقم 05: حساب النتيجة قبل الإعفاءات الممنوحة من طرف ANDI لسنة 2014.⁽¹⁾

القيمة بالدينار

⁽¹⁾ أنظر الملحق رقم 15.

المبحث الثالث:.....دراسة تطبيقية في مؤسسة مطاحن الحضنة المسيلة

206047153	النتيجة قبل الإعفاءات
518055520	إعادة إدماج الحساب 676500
535050991	إعادة إدماج الحساب 776500
8936537	القيمة المضافة
180115145	النتيجة الجبائية
5024613	الضريبة على أرباح الشركات
201022540	النتيجة المحاسبية

المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على وثائق مقدمة من طرف الشركة.

جدول رقم 06: حساب النتيجة بعد الإعفاءات الممنوحة من طرف ANDI لسنة 2014.

القيمة بالدينار

206047153	النتيجة قبل الإعفاءات
19329136	إعفاءات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار
138939865	إعفاءات خاصة بالحليب
518055520	إعادة إدماج الحساب 676500
535050991	إعادة إدماج الحساب 776500
8936537	القيمة المضافة
21846145	النتيجة الجبائية
5024613	الضريبة على أرباح الشركات
201022540	النتيجة المحاسبية

المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على (الملحق رقم 15).

* من خلال الجدول نلاحظ أن الإعفاءات الممنوحة من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار تؤثر

على النتيجة الجبائية للمؤسسة ولا تؤثر على النتيجة المحاسبية.

* إن الإعفاءات تخفض العبء الضريبي للمؤسسة وهذا ما تهدف الدولة من خلاله إلى تشجيع

الاستثمار.

المبحث الثالث:.....دراسة تطبيقية في مؤسسة مطاحن الحضنة المسيلة

* وعليه تصبح النتيجة الجبائية على النحو التالي:

الجدول رقم 07: جدول حساب النتيجة الجبائية.

القيمة بالدينار

201022540	النتيجة المحاسبية
5024613	الضريبة على أرباح الشركات
16995471	فارق إعادة الإدماج
158269001	إعفاءات الوكالة والحليب
8936537	القيمة المضافة
21846145	النتيجة الجبائية

المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على (الملحق رقم 15).

من خلال الجداول، (07)، (08)، (09) أعلاه نستنتج:

-إجمالي التخفيضات = 158269001 دج

- تعتبر القيمة المضافة والتي بلغ مبلغها = 8936537 دج كتخفيض لصالح الشركة (1)

- تمنح الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI امتيازات في إطار استثمار الأرباح وهي: (2)

* الإعفاء لمدة 10 سنوات من النشاط الفعلي، من الضريبة على أرباح الشركات، ومن الضريبة على

الدخل الإجمالي على الأرباح الموزعة، ومن الدفع الجزافي، ومن الرسم على النشاط المهني.

* الإعفاء لمدة 10 سنوات ابتداء من تاريخ الاقتناء، من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي

تدخل في إطار الاستثمار.

* منح مزايا إضافية من شأنها أن تحسن و/أو تسهل الاستثمار، مثل تأجيل العجز وآجال

الاستهلاك.

* يجب أن تنجز الاستثمارات في أجل متفق عليه مسبقا إلا إذا قررت الوكالة تحديد أجل إضافي.

تمنح ANDI امتيازات خاصة في الحالات التالية:

* الاستثمارات التي تنجز في المناطق التي تتطلب تميمتها مساهمة خاصة من الدولة.

* الاستثمارات ذات الأهمية الخاصة بالنسبة للاقتصاد الوطني.

(1) أنظر الملحق رقم 16

(2) www.ANDI.com

المبحث الثالث:.....دراسة تطبيقية في مؤسسة مطاحن الحضنة المسيلة

الامتيازات هي:

* الإعفاء من دفع حقوق نقل الملكية.

* تطبيق حق ثابت في مجال التسجيل بنسبة مخفضة قدرها 2% فيما يخص العقود التأسيسية والزيادات في رأس المال.

* الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.

* تطبيق النسبة المخفضة في مجال الحقوق الجمركية فيما يخص السلع المستوردة والتدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.

- يعد المبلغ المستثمر قليل جدا بالمقارنة مع حجم الاستثمارات السنة حيث بلغ حجمها 8530595574.

- تم تقسيم النتيجة على النحو التالي:⁽¹⁾

جدول رقم 08: جدول توزيع الأرباح لسنة 2014.

القيمة بالدينار

10051120	الاحتياطي القانوني 5%
100000000	رفع رأس المال
90971420	أرباح موزعة
201022540	النتيجة المحاسبية

المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على وثائق مقدمة من طرف الشركة.

- بالرجوع إلى المطلب الثاني وعند إجراء المقارنة وجدنا أن الضريبة على أرباح الشركات قد انخفضت من 78020896 دج سنة 2010 إلى 47717558 دج سنة 2011 ورجحنا الأمر إلى أنه

(1) أنظر الملحق رقم 17.

المبحث الثالث:.....دراسة تطبيقية في مؤسسة مطاحن الحنونة المسيلة

هناك تخفيضات غير أنه تم إدراج حصة الهدايا المعلنة غير المخفضة والتي بلغت قيمتها بالإضافة إلى التخفيضات الغير مخفضة حيث بلغت.(2)
- في سنة 2010 لم تمنح لها أية تخفيضات.

(2) أنظر الملحق رقم 19.

خاتمة عامة:

تعتبر الضريبة تم من خلال هذا البحث دراسة الضريبة على أرباح الشركات ودور تخفيضها في زيادة استثمارات المؤسسة وأخذنا كدراسة حالة مؤسسة ملبنة الحضنة HODNA LAIT، وبهدف الإجابة على الإشكالية الرئيسية وعلى مختلف الأسئلة الفرعية المرتبطة بها، قمنا بتحليل مختلف جوانب الموضوع من خلال مبحثين نظريين ومبحث تطبيقي ، وفيما يلي أهم القضايا التي تناولها هذا البحث:

1-النتائج:

1-1 النتائج الخاصة بالقسم النظري:

-تعرف الضريبة على أرباح الشركات بأنها ضريبة سنوية على مجمل الأرباح والمداخيل التي تحققها الشركة وغيرها من الأشخاص المعنويين المشار إليهم في المادة 136 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة.

-تحسب IBS من طرف المكلف بالضريبة نفسه ويتم دفعها إلى المصالح التابع لها.

-عملت الجزائر من خلال الإصلاحات الضريبية على تشجيع الإستثمارات وتكثيف معدلات الضريبة مع ما يوافق مداخيل الأنشطة من خلال الإصلاحات الضريبية .

2-1 النتائج الخاصة بالقسم التطبيقي:

- تحسب الضريبة على أرباح الشركات من طرف المكلف بها و تدفع من خلال ثلاث تسبيقات.

- تؤثر الإعفاءات على النتيجة الجبائية ولا تؤثر على النتيجة المحاسبية.

- إن مبلغ الضريبة على أرباح الشركات ضئيل مقارنة مع رقم أعمال المؤسسة.

- خلال دراسة سنة 2014 تم استثمار فائض القيمة وفي نفس الوقت تم توزيع الأرباح.

خاتمة عامة:

- يعتبر التخفيض الضريبي من أحد أهم أشكال التحفيز الضريبي الذي تسعى الدولة من خلاله إلى توجيه الاستثمار وترقيته إلا أن فعاليته تبدو ضئيلة أمام المشاريع التي يكون حجم استثماراتها كبيرا .

2- نتائج اختبار الفرضيات

على ضوء ما قدمناه في الفرضيات السابقة اتضح لنا أن:
الفرضية الأولى والتي يتضمن محتواها (تشجيع الاستثمار يكون عن طريق منح التحفيزات الجبائية)
وهذه الفرضية صحيحة وهذا نظرا إلى مجموعة الإعفاءات والتخفيضات الممنوحة للضريبة على أرباح الشركات من قبل الدولة.
الفرضية الثانية والتي يتضمن محتواها (تغيرات الضريبة على أرباح الشركات لها اثر كبير على قرار الاستثمار لمؤسسة HODNA LAIT .) وهذه الفرضية خاطئة فالضريبة على أرباح الشركات تؤثر بشكل طفيف جدا نظرا لضخامة حجم الاستثمارات ورقم أعمال الشركة.

3- الاقتراحات والتوصيات

- الاستثمار خارج الوطن من أجل زيادة الاستثمارات والأرباح.
- إنشاء مصلحة خاصة بدراسة الاستثمارات وتطويرها.
- إنشاء مصلحة خاصة بالضرائب حتى يتسنى للمؤسسة الاستفادة من جميع الضرائب المفروضة على الشركة.

قائمة المراجع

أ- المراجع باللغة العربية

أولاً-الكتب

- 1 — حسن عواضة ، المالية العامة ، دار النهضة ، 1984 .
- 2 — شامية أحمد زهير ، خالد الخطيب ، المالية العامة ، دار الزهراء للنشر والتوزيع ، 1997
- 3 — منصور بن عمارة، الضريبة على أرباح الشركات، دار هومة، الجزائر، 2010.

ثانياً - الرسائل والأطروحات الجامعية

- 4 — بريش عبد القادر ، دراسة أثر الضريبة على التسيير المال للمؤسسة ، رسالة ماجستير جامعة الجزائر ، 1999 .
- 5 — شلغوم حنان، أثر الإصلاح الضريبي في الجزائر وانعكاساته على المؤسسة الاقتصادية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، قسم العلوم التجارية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2011_2012.

ثالثاً- القوانين

- 6 — الجمهورية الجزائرية، وزارة المالية، مديرية الضرائب، الدليل التطبيقي للمكلف بالضريبة، 2014
- 7 — قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، 2015.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ